

## منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف ويهيئ الإطار للالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وهي منتدى يسعى الى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية إضافة إلى إنها أصبحت ركن مهم من أركان النظام الاقتصادي العالمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

وهي احدث منظمة عالمية تنشأ في نطاق الأمم المتحدة تأسست في مطلع عام 1995 بعد ثمانية جولات من الجولات التفاوضية متعددة الأطراف التي قامت بها الجات بدءاً من تأسيسها في عام 1947 لتشكل الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تدير مجتمعة السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية والتجارية) للنظام العالمي الجديد.

وتسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيق أهداف الجات بالإضافة إلى أهداف أخرى، كما تتميز بألية أفضل في فض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية بصورة تفوق بكثير ما كانت تملكه وتفعله الجات، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض المنازعات والذي يقوم على العدل والمساواة، وتملك حق فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، كما تملك نظام ردع قوي. وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية الدولية في مجالات معينة شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ووردت في الاتفاقية الموقعة في مراكش وفي الجولات السابقة للجات والتي ناقشت المواضيع التي تخص التجارة.

### - الجولات التجارية التي عقدت الجات:

- 1- الجولة الاولى: جولة جنيف ( سويسرا) عقدت في عام 1947 وشاركت فيها 23 دولة. وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل إلى إطار عام للاتفاقية، واقتصرت على تبادل التنازلات الكمركية فقط بين الدول الأعضاء.
- 2- الجولة الثانية : جولة انسي (فرنسا) عقدت في عام 1949 وشاركت فيها 13 دولة فقط وفيها اتفق المشاركون على تقديم المزيد من التنازلات الكمركية .
- 3- الجولة الثالثة: جولة توركاوي (انكلترا) عقدت في عام 1951 وشاركت فيها 38 دولة وركزت كالجولتين السابقتين على تقديم المزيد من التخفيضات الكمركية من قبل الاطراف المتعاقدة.

- 4- جولة جنيف (سويسرا) عقدت بين عامي 1952-1956 وشاركت فيها 26 دولة فقط وكان اهتمام المشاركون فيها على تقديم المزيد من التخفيضات الكمركية.
- 5- جولة ديلون (جنيف) عقدت بين عامي 1960-1961 وشاركت فيها 26 دولة واقتصرت موضوعاتها على تبادل التخفيضات الكمركية بين الدول المشاركة في الجولة.
- 6- جولة كندي (جنيف) عقدت بين عامي 1964-1967 وشاركت فيها 62 دولة وقد شهدت هذه الفترة متغيرات اقتصادية مهمة اثرت في نتائجها تمثلت في انشاء المجموعة الاقتصادية الاوربية وانتهاجها سياسة كمركية موحدة، وموافقة الكونكرس الامريكي على قانون توسيع التجارة الذي يخول فيه الرئيس الامريكي على حق المفاوضات لتوسيع نطاق التجارة ويمنح الحق في تخفيض التعرفة الكمركية بنسبة 50% خلال خمس سنوات تنتهي في 30/تموز / 1967 . ولم تسفر هذه الجولة الا عن اتفاق مكافحة الاغراق واتسمت بخلافات بين الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية حول الحماية الشديدة في مجال السلع الزراعية التي اتبعتها المجموعة الاوربية . كما خيبت هذه الجولة امال وتطلعات اعضائها القلة من الدول النامية التي كانت تأمل ان تجد حولا لمشاكلها المتعلقة بالتجارة الدولية.
- 7- جولة طوكيو والتي عقدت في اليابان بين عامي 1973 و 1979 وشاركت فيها 102 دولة منها 90 دولة عضو والباقي مراقبين وتسمى بالاتفاقية الجمعية التي مهدت لترسيخ دعائم النظام التجاري الدولي وفيها اتفق المشاركون على خفض التعريفات الكمركية للسلع الصناعية والزراعية على مدى ثمان سنوات بالاضافة الى معالجة القيود الكمركية والمشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانوني لاتفاقية الكات وفيها عقدت جملة من الاتفاقيات التي تيسر التبادل التجاري الدولي منها:  
أ- اتفاقية الدعم : وفيها حددت للدول الاعضاء الحالات التي يحق لها فرض رسوم تعويضية على وارداتها والضوابط المنظمة له بما لا يضر تجارة الدول الاخرى الاعضاء .  
ب- اتفاقية تراخيص الاستيراد: وفيها استهدفت تخفيف الاجراءات المتشددة العائقة للتجارة الدولية.  
ت- اتفاقية احتساب قيمة الكمارك: وفيها سنت نظاما موحدا ومتجانسا لتقدير قيمة الرسوم الكمركية على السلع المستوردة.  
ث- اتفاقية القيود الفنية على التجارة: وفيها تلتزم الدول الاطراف بعدم عرقلة التجارة من خلال فرض القيود او الاجراءات الفنية التي تتخذها الدول لتحقيق اغراض امنية او صحية او بيئية وتطبقها على بعض السلع المصدرة للخارج .  
ج- اتفاقية المشتريات الحكومية: وفيها حدد القواعد التي تحقق المنافسة دولية عادلة بين المنتجين والمصدرين الاجانب والمحليين .  
ح- اتفاقية تحرير تجارة اللحوم والثروة الحيوانية .  
خ- اتفاقية الالبان: التي تسعى الى توسيع التجارة الدولية في الالبان.

د- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية وفيها اتفقت الدول الاعضاء على اعفاء كل انواع الطائرات المدنية وقطع غيارها من الرسوم والتعريفات الكمركية المفروضة عليها.

ذ- اتفاقية مكافحة الاغراق: وفيها تم تطوير الاتفاق حول الاغراق الذي عقد في جولة كندي وتفصيل احكامه وتفسرها.

8- جولة الارغوي ( الارجنتين ) 1986-1994 وشاركت فيها 124 دولة واسفرت عن اتفاقية تحرير التجارة العالمية معلنة نشوء منظمة التجارة العالمية (WTO) وتعد نتائجها من اهم ماتوصلت اليه الجات منذ انشائها عام 1947 في معظم جوانب التجارة الدولية في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الاستثمار والقواعد العامة للتجارة الدولية.

لقد دخل الاقتصاد العالمي منذ اوائل عقد السبعينيات مرحلة من الاضطرابات الشديدة التي اثرت على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وكانت دافعا لعقد جولة الارغوي من اهم هذه الاسباب:

- 1- انهيار نظام برتن وودز لاسعار الصرف الثابتة والخذ بنظام اسعار الصرف العائمة، وقد اقترن ذلك بارتفاع شديد في اسعار الطاقة وتقلبات حادة في اسعار العملات الرئيسية وبصفة خاصة الدولار الامريكي والين الياباني والمارك الالمانى.
- 2- انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية، وبروز مشكلة المديونية الخارجية عام 1982 مع ظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات الشيء الذي احدث نكسة شديدة المفعول في النظام التجاري العالمي.
- 3- تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة على الصعيد الدولي في مختلف مجالات التصنيع حيث شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم مكانة اليابان في المجال الاقتصادي وتراجع الولايات المتحدة وتفوق الانتاج الصناعي حتى في الاسواق الامريكية وزاد من مشاكل الاقتصاد الامريكي ظهور مايعرف بالنمور الاربعة وهي : كوريا الجنوبية، هونك كونغ، تايوان، سنغافورة، حيث اصبحت تزامم الولايات المتحدة الامريكية في اسواقها الدولية وسوقها الوطنية، بينما ظلت اسواق هذه البلدان مغلقة امام المنتوجات الامريكية ويصدق هذا الكلام ايضا على دول المجموعة الاوربية من حيث تراجع قدرتها التنافسية امام منتوجات اليابان والنمور الاربعة.
- 4- تصاعد درجة الحماية التجارية في البلاد الصناعية واستحداث ادوات حماية جديدة ضد صادرات اليابان وبلاد شرق اسيا وبعض البلدان النامية الاخرى، وتعرف هذه الاجراءات باسم "الاجراءات الرمادية" ضد منافسة السلع الاجنبية لصالح البلدان الصناعية وهذا باستخدام ثلاثة انواع هي :

- النوع الاول: يعرف بالتقييد الادخاري للصادرات
- النوع الثاني: هو التنوع الاختياري في الواردات.
- النوع الثالث: وهو يشمل ترتيبات التسويق المنظم.

ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية نجحت في احتواء المنافسة اليابانية وبلاد شرق اسيا عن طريق تلك الاجراءات، الا انه بات واضحا ان مثل تلك السياسة لابد ان تفضي الى حرب تجارية حيث تنتشر النزعة الحمائية في كل بلاد العالم وهذا وحده يكفي لتهديد النظام التجاري الدولي.

5- عدم قدرة بعض الدول الغنية الاستمرار في دعم بعض الصناعات والانشطة الاقتصادية، وخاصة الزراعية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة في السوق الدولية، الامر الذي ادى الى حدوث عجز في موازين المدفوعات لكثير من البلدان.

6- تعاظم اهمية الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الانتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية.

7- سيادة نظام السوق الحر في الاقتصاد العالمي خاصة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، فلم يعد هناك الاسواق الدولية الغنية التي تنتهج الراسمالية ولا مناص للدول النامية الا الاندماج.

لكل ماسبق اصبح من غير الممكن الاستمرار في معالم الاقتصاد العالمي القديم الذي بنيت معالمه عادة انتهاء الحرب العالمية الثانية وعليه بات من الضروري اعادة النظر في الاداء الاقتصادي عالميا على ضوء المعطيات الجديدة.

ان المنظمة في عملها الخاص بتلك الجولات عملت على تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، من خلال ازالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو الكمية، ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز فض المنازعات، وهذا التحرير للتجارة الدولية في تلك المجالات لم يشمل السلع فقط، بل امتد إلى مجالات خدمات الملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية، وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية، وغيرها من المواضيع التي سنأتي على ذكرها في المبحث التالي.

فمنذ عام 1995 أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي، وتيسير تنفيذ وإدارة اتفاقيات جولة أوروغواي، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

**- المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية:**  
تقوم المنظمة على جملة من المبادئ هي:

- 1- الالتزام بالتعرفه الكمركية الوسيلة الوحيدة للحماية.
- 2- التعهد بعدم التمييز في استخدام التعرفه الكمركية او غيرها من القيود.
- 3- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل.
- 4- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدول الاكثر رعاية

(8)

مادة العلاقات الاقتصادية الدولية  
كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت  
الصف الثالث

- 5- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية.
- 6- التعهد بتجنب سياسة الاغراق.
- 7- التعهد بتجنب دعم الصادرات .
- 8- اللجوء الى الاجراءات الوقائية في حالة الطوارئ
- 9- التنفيذ الكمي للتجارة في حالة وقوع ازمة في ميزان المدفوعات.
- 10- المعاملة المتميزة والاكثر تفضيلا للدول النامية

#### - اهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف المنظمة الى تحقيق الاهداف التالية:

- رفع مستوى المعيشة والدخل لشعوب العالم .
- تحقيق التشغيل الكامل للعمالة وتخفيض معدلات البطالة.
- زيادة الانتاج وتوسيع حجم التجارة الدولية.
- الاستخدام الامثل للموارد العالمية
- تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- بذل الجهود لحصول الدول النامية والاقبل نموا على نصيب اكبر من النمو في التجارة الدولية.

#### - اختصاصات منظمة التجارة العالمية:

تخص المنظمة في المجالات الاتية:

- الاشراف على تنفيذ الدول الاعضاء للاتفاقيات متعددة الاطراف التي تم التوصل اليها تحت مظلة الجات او بعدها
- تنظيم وادارة المفاوضات متعددة الاطراف بين الدول الاعضاء كمنهج لتحرير التجارة الدولية.
- ادارة الية فض النزاعات التجارية بين الدول الاعضاء.
- استعراض ومراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء والتأكد من مدى توافقها مع القواعد التي تتبناها المنظمة.

- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية على المستوى العالمي.

### - الاتفاقيات التجارية التي تديرها منظمة التجارة العالمية:

هناك مجموعة من الاتفاقيات الالزامية وغير الالزامية التي تشرف عليها المنظمة وتديرها يمكن تقسيمها الى :

أ- الاتفاقيات متعددة الاطراف الزامية بشأن التجارة في السلع :

وهي اتفاقيات تعتبر بمثابة حزمة واحدة ملزمة لكافة الدول الاعضاء في المنظمة وعددها 24 اتفاقية هي:

- 1- اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية.
- 2- الاتفاقية الزراعية.
- 3- اتفاقية اجراءات الصحة وصحة النباتات.
- 4- اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة.
- 5- اتفاقية اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- 6- اتفاقية الحواجز الفنية في التجارة الدولية.
- 7- اتفاقية تجنب سياسية الاغراق.
- 8- اتفاقية تقدير قيمة الواردات.
- 9- اتفاقية الفحص والتفتيش في التجارة الدولية.
- 10- اتفاقية قواعد المنشأ.
- 11- اتفاقية الاجراءات الخاصة باجازات الاستيراد.
- 12- اتفاقية تجنب الدعم السلعي والاجراءات التعويضية.
- 13- اتفاقية الوقاية.
- 14- اتفاقية الية مراجعة السياسات التجارية.
- 15- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
- 16- اتفاقية الاستثمارات.
- 17- اتفاقية الجوانب التجارية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

- 18- بروتوكول النفاذ الى الاسواق المركزية.
- 19- مذكرة تفاهم حول قواعد واجراءات المنازعات في التجارة الدولية.
- 20- مذكرة تفاهم لتفسير المادة الثانية (أ- ب) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT 1994).
- 21- مذكرة تفاهم لتفسير المادة السابعة عشر من الاتفاقية.
- 22- مذكرة تفاهم باحكام ميزان المدفوعات في الاتفاقية.
- 23- مذكرة تفاهم لتفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.
- 24- مذكرة تفاهم للاستثناء من الالتزامات بموجب الاتفاقية.
- 25- مذكرة تفاهم لتفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية.

### ب الاتفاقيات الجماعية غير الالزامية:

وهي الاتفاقيات التي لا تلتزم بها سوى الدول التي قبلتها وهذه الاتفاقيات :

- 1- اتفاقية المشتريات الحكومية.
- 2- اتفاقية التجارة في الطائرات الحكومية.

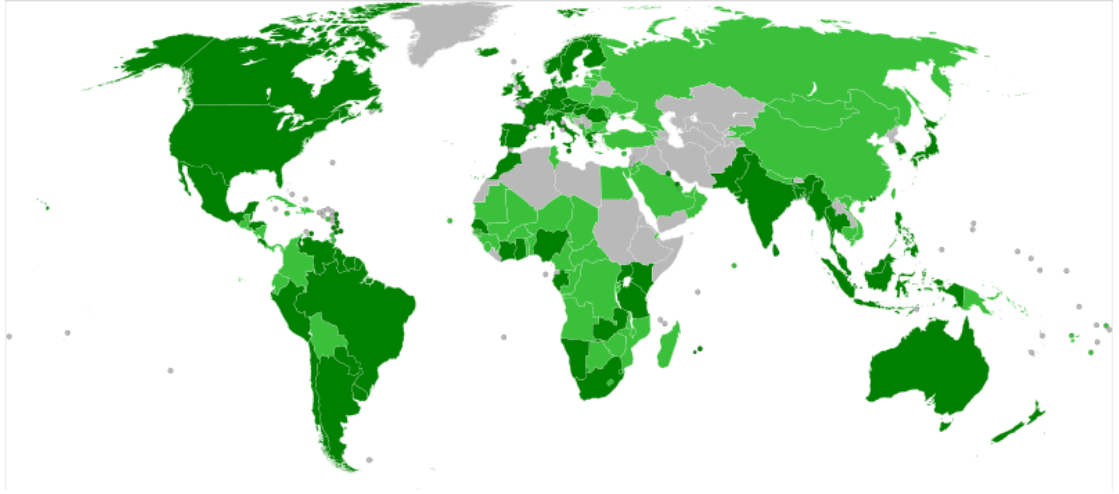
### - دور منظمة التجارة العالمية في العلاقات الاقتصادية الدولية:

لعبت المنظمة دورا مهما في التأثير على العلاقات الاقتصادية من خلال مايلي:

- 1- توفير الامن والقدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري العالمي .
- 2- الحفاظ على حقوق الاعضاء
- 3- ضمان المحافظة على الالتزامات المترتبة على الدول الاعضاء ، وذلك بفضل نظام تسوية المنازعات والخلافات بين الدول.
- 4- ضمنت المنظمة حقوق الدول النامية ، وذلك بسبب الاضرار التي تلحق بهذه الدول من سياسات اصلاح الزراعي، مما دفع المنظمة الى تقديم تعويضات مقابل هذه الاضرار.
- 5- تنظيم تحرير التجارة وفقا للجدول التي تبين المزايا التفضيلية والتنازلات الجمركية لكافة الاعضاء ، مما يؤدي الى سهولة وصول السلع الى كافة الدول الاعضاء.
- 6- الزام الدول بالاعلان عن البرامج الاستثمارية ذات الصلة بالتجارة الدولية ، بحيث يتم معاملة الاجنبي كما لو كان مواطنا في نفس الدولة.

7- ابراز دور الملكية الفكرية والصناعية، واجراءات الوقاية والدعم لكافة الدول الاعضاء في المنظمة.

واليوم وبعد مرور 20 سنة على تاسيس المنظمة نجد تزايد عدد الدول المنظمة اليها بشكل كبير فبعد ان وقعت 124 دولة اتفاقية انشاء المنظمة في مراكش عام 1994 اصبحت اليوم تضم 158 دولة بانضمام روسيا في حزيران 2012 من بين 185 دولة والخريطة التالية للعالم التي توضح وضع الدول تجاه المنظمة فاللون الاخضر الغامق يرمز للدول التي صادقت على اتفاقية الجات في الاول من كانون الثاني من عام 1995 واعلنت تاسيس منظمة التجارة العالمية، اما اللون الاخضر الفاتح فيشير للدول التي انضمت بعد تاريخ التاسيس واللون الرمادي يشير للدول التي تنظم بعد او هي في طور الانضمام.



تهيمن المنظمة اليوم على ما يقرب من 99% من حجم التجارة العالمية في قطاعات السلع والخدمات والملكية الفكرية واكثر من 97% من التعاملات المالية وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات